الاستشهاد بالحديث النبوي بين أبي حيان والشاطبي

سالم شرابي

جامعة البليدة -2- بالعفرون.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مذاهب النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي مركزا على رأي الشاطبي ورأي أبي حيان الأندلسي من خلال عقد مقارنة بينهما، وقد توصلت دراسة المقارنة الى أنهما يكادان يتطابقان، وليس بينهما كبير فرق مما يدل على أنهما مذهب واحد لا مذهبان مستقلان، وتوصل البحث الى أن النحاة منقسمون في مسألة الاحتجاج بالحديث الى قسمين اثنين لا ثالث لهما، قسمٍ يجيز الاحتجاج به مطلقا، وقسمٍ يجيز بشروط، وهو مخالف لما تعارف عليه المشتغلون بهذه المسألة من أن موقف النحاة منها على ثلاثة مواقف طرفان ووسط، مجيز مطلقا، ومانع مطلقا، ومجيز بشروط.

الكلمات المفتاحية: الاستشهاد – الحديث النبوي – أبو حيان – الشّاطبي.

Abstract

This research deals with the grammarians' doctrines in arguing using the prophet's hadith focusing on Shatibi s point of view and that of Abou hayan al andaloussi through making a comparison between them.

The comparative study showed that they are almost compatible and they don't have a big deference which means that they are one doctrine and not two independent ones.

This research found that the grammarians are split into two groups on the issue of arguing with the prophet's hadith. There are those who permit the argument without conditions and those who permit it with conditions.

This result contradicts the fact that the grammarians' attitudes are of three doctrines:

- permissive without conditions.
- permissive with conditions.
- And absolute non-permissive.
- And absolute non- permissive .

ما زالت قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية تسيل حبر الكثير من الباحثين إلى يومنا هذا، وما زالت الآراء في هذه المسألة منقسمةً إلى مجيزٍ ومانعٍ، غير أن ما سأتناوله في هذا البحث ليس قضية الاستدلال في حد ذاتها، بل سأكتب في مذاهب النحاة فيها وتحديدا مذهب أبي حيان باعتباره يمثل عند الدارسين مذهب المنع، ومذهب الشاطبي وهو عندهم المذهب المتوسط، أما مذهب المجيزين فهو مذهب واضح غاية الوضوح لذا لن أعرج عليه في هذا البحث، وإنما أتناول الرأيين الآخرين لأبيّن حقيقتهما وهل هما مذهبان مستقلان فعلا أم وجهان لعملة واحدة كما يقال؟

لقد كانت هذه المسألة غفلا عند القدامى من النحاة كسيبويه ومعاصريه، ومن أتى بعدهم حتى جاء ابن الضائع[1] فأشار إلى المسألة معقبا على ابن خروف كثرة استدلاله بالحديث، ففتح بهذا التعقيب نافذة ، ثم جاء بعده تلميذه أبو حيان الأندلسي النحوي[2] فصيّر النافذة بابا، وفصّل ما أجمله شيخه، وزاد عليه حججا وأدلة يراها مدعمةً لرأيه ورأي شيخه، ومن يومها أصبحت قضية الاحتجاج بالحديث في النحو قضية نظرية تُسوّد فيها الأوراق، وتُنفَذ فيها الأوقات، ويسال فيها الحبر والمداد، فتناولها بعده تلاميذه ومعاصروه ثم اللاحقون كالدماميني[3]، وناظر الجيش[4]، وسراج الدين البلقيني[5]، والشاطبي[6]، وعبد القادر البغدادي[7]، والسيوطي[8]، ويحي الشاوي[9]، وابن أبي الطيب الفاسي[10]، وابن علان[11]، ...وغيرهم كثير، وتناولها المحدثون أيضا إما في مقالات أو في مؤلفات[12].

هذا وقد حاول الباحثون القدامى والمعاصرون الذين تناولوا هذه القضية من حصر مذاهب العلماء منها، فجعلوها في ثلاثة مذاهب[13]:

المذهب الأول: هو مذهب المانعين مطلقا ويمثلهم ابن الضائع وتلميذه أبو حيان.

المذهب الثاني: هو مذهب المتوسطين في المسألة فأجازوا الاستشهاد بما نقل على اللفظ دون ما نقل بالمعنى ويمثلهم الشاطبي.

والمذهب الثالث: هو مذهب المجيزين مطلقا وعلى رأسهم ابن مالك وابن هشام والدماميني.

إن من تأمل مولد هذه القضية النحوية يرى أنها أندلسية المنشأ، فمن ابن خروف إلى ابن الضائع الذي عقب عليه، ثم ابن مالك إلى أبي حيان الذي شنع عليه خرجت إلينا هذه القضية، ثم تناولها بعدهم من شرح التسهيل كناظر الجيش تلميذ أبي حيان، والدماميني، وغيرهما، كما تناولها بعدهما الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك المسمى " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، وقد فصل في المسألة تفصيلا يفوق تفصيل أبي حيان، وهكذا خرجت قضية الاحتجاج بالحديث في النحو إلى العلن، وصارت مجالا يبدي فيه اللاحق رأيه في كلام السابق موافقة أو معارضة، وبقي هذا الأخذ والرد إلى وقتنا هذا.

لقد قسم المعاصرون مذاهب النحاة في الاستدلال بالحديث انطلاقا من تطبيقات ابـن مالـك، ورأي ابن الضائع وتلميذه أبي حيان، ورأي الشاطبي، فجعلوها ثلاثة مذاهب كمـا سـبق بيانـه، غير أنني لست مقتنعا بهذا التقسيم، والـذي أراه أن النحـاة علـى قسـمين لا ثالـث لهمـا: مجيـزٍ بإطلاق، ومجيزٍ بشروط، لذا سأتناول بيان حقيقة موقـف أبـي حيـان ومـن رأى رأيـه ومقارنتـه بموقف الشاطبي في القضية، والذي دفعني إلى تناول هذه المسألة الفرعية هو أنـني – ومـن خـلال عرض نصوص لأبي حيان ونص الشاطبي – تبين لي أن الموقفين وجهان لرأي واحد، وسـنتبيّن ذلك من خلال مقارن النصوص، واستخراج الحجج، على أنني يمكن أن أعتـبر أنّ مـن العلمـاء من توقف في المسألة فلـم يصـرح بـالجواز ولا بـالمنع، وهـو ابـن الفخـار في شـرحه علـى جمـل الزجاجي فقد تطرق للمسألة دون ترجيح رأي على آخر[14].

مقارنة بين نص أبي حيان ونص الشاطبي:

سنعقد مقارنة بين النصين حتى يتبين ما إن كان هناك فرق بين موقفيهما أم لا، وقد حاولـت أن أرجع في اعتماد النصين إلى أقرب المصادر التي ذكرت ذلك، فنقلت نص أبي حيان عن شرح التسهيل لناظر الجيش إضافة إلى الاقتراح للسيوطي وخزانـة الأدب للبغـدادي لتعـذر الحصـول على شرحه على التسهيل، ورجعت في نص الشـاطبي إلى المصـدر الأصـلي وهـو شـرحه علـى الألفية المسمى "المقاصد الشافية".

أولا: نص أبي حيان:

يقول أبو حيان في باب عوامل الجزم من التذييل والتكميـل في شـرح التسـهيل معلقـا علـى استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي في إثبات الأحكام النحوية: « فأما اسـتدلاله بـالأثر فنقـول: لقد لهج "هذا" المصنف في تصانيفه كثيرا من الاستدلال بما وقع في الحديث علـى إثبـات القواعـد الكلية في لسان العرب. **وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل**. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسـان العـرب - كـأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئـمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم علـى ذلـك المسـلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحـاة بغـداد وأهـل الأنـدلس. وقـد جـرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقـال: « **وإنمـا تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.** »، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه εلم تُقل بتلك الألفاظ جميعها: نحو ما روي من قوله:« **زَوَّجْتُكَها بِمَا مَعَكَ مِنَ القُـرْآنِ** »[15]، « **مَلَّكْتُكَهـا بِمَـا معَك مِنَ القُرْآنِ.**»[16]، « **خُذْها بِمَا مَعَك مِنَ القُرْآنِ** »[17]، وغير ذلـك مـن الألفـاظ الـواردة، فنعلم يقيناً أنه – صلى الله عليه وسلم –لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضـها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ"غيرها"، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما"مـع" تقـادم السـماع، وعـدم ضـبطها بالكتابـة، والاتكـال علـى الحفـظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطـوال. وقد قال سفيان الثوري: « **إِنْ قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي أُحَدِّثُكُم كَمَا سَـمِعْتُ فَـلاَ تِصَـدِّقُونِي، إِنَّمَـا هُـو المَعْنى.** » ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم "إنما" يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً مـن الـرواة كـانوا غـير عرب بالطبع، ولا يعلمـون لسـان العـرب بصـناعة النحـو، فوقـع اللحـن في كلامهـم وهـم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعاً من غير شـك أن رسول ρ كان أفصح العرب فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشـهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغـة علـى طريـق الإعجـاز، وتعليم"الله" ذلك له من غير معلم.

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمـه علـى النحـويين؛ ومـا أمعـن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز في هذا الفـن والاسـتبحار والإمامـة... وقـد قـال لنـا "قاضي القضاة"بدر الدين بن جماعة – وكان ممن أخذ عن ابن مالك – قلت له: «يا سـيدي، هـذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس مـن لفـظ الرسـول فلـم يُجـب بشيء. »

قال أبو حيان: « وإنما أمعنت الكلام في هذه المسـألة لـئلا يقـول مبتـدئ: مـا بـال النحـويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العـدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟! فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحـاة بالحديث . »[18]

ويقول أيضا: « إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكـامهم علـى مـا ورد في الحديث ... و جاء هذا الرجل ـ يعني ابن مالك ـ متأخرا في أواخر قرن سبعمائة، فـزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: "لَنْ يأتيَ آخـرُ هذه الأمةِ بأفضلَ ممّا أتى به أولُها." »[19]

وقال في الارتشاف عند الكلام على "كأيّن": « زعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبى على عادته فى إثبات القواعد النحوية بما روى فى الحديث وفى الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون **ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول (- صلى الله عليه وسلم -) ولا من لفظ الصحابى فيكون حجة** إذا أجازوا النقل بالمعنى. »[20]

من هذه النصوص يمكن أن نحصر حجج أبي حيان في منعه الاستشهاد بالحديث في النحو فيما يلي :

1- **إجماع النحاة** ـ حسبه ـ على ترك الاستدلال بالحديث في المسائل النحوية، وقد تبع ابن الضائع وأبا حيان كثير من الباحثين المعاصرين منهم مهدي المخزومي[21]، ومحمد عيد[22]، وعبد الرحمن السيد[23]، فزعموا أن النحاة القدامى ما احتجوا بالحديث في النحو، وهذا الرأي غير مسلم به، وقد رُدّ عليه بما يثبت احتجاج القدامى بالحديث، غاية ما في الأمر أنهم أقلوا من الاستشهاد به لا أنهم تركوه بالكلية والفرق بين الأمرين واضح جلي.

2- **أن هذه الأحاديث روتها الأعاجم والمولدون** ممن ليسوا حجة فوقع اللحن في الكثير منها، وهذه الحجة أيضا لا تسلم من النقد إذ يقال لهم عن الشعر وكلام العرب أيضا تناقلته الأعاجم والمولدون فلمَ تخصون الحديث بالردّ دون غيره.

3- **رواية الحديث بالمعنى** الذي أدى إلى تغير ألفاظ الحديث التي قالها الرسول ρ وهي العلة التي لأجلها ترك شيخه ابن الضائع الاستشهاد به، فقال في "شرح الجمل" له: « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ρ لأنه أفصح العرب.» قال: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.»[24].

وينبغي في هذا المقام أن تركز معي في عبارته التي نقلها أبو حيان عن أحد العلماء مسلما بها ومؤيدا بها رأيه: "**إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.**" وهذه العبارة صريحة في أن الحديث المروي عن النبي ρ بلفظه حجة شأنه شأن القرآن، وتُثبت به الأحكام والقواعد النحوية كما تثبت بالقرآن ولا فرق، وهذه العبارة مهمة في بابها.

أضف إلى ذلك عبارة أخرى توازيها صراحة سطّرها في تفسيره "البحر المحيط" يقول في جمع السور التي تبتدئ بـ" حم" : « **فإنْ صحّ منْ لفظ الرّسول أنّه قال: « الحواميم» كان حجةً على منْ منع ذلك.** »[25]

فهذه حجج أبي حيان كما ترى: ترك النحاة القدامى الاستدلال بالحديث، والرواية بالمعنى لا باللفظ، ووقوع اللحن في الحديث لأن رواته من المولدين والأعاجم.

ثانيا: نص الشاطبي :

يقول الشاطبي في المقاصد الشافية: « والسماع الذي اعتمده الناظم أمران: الشعر والحديث. **أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين**، إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول اللهε إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجْلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفُحش، والذين لا يعرفون قبيلا من دبير، ...ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى، **ووجه تركهم للحديث أنْ يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى**، وجواز ذلك عند الأئمة، إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ، ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافا متفاوتا، ما بين جار على ما عرف من كلام العرب، وما لم يعرف، وليس ذلك إلا لِمَا ساغ لهم ـ أعني للرواة ـ من نقله بالمعنى. من هنا أجاز المحققون ذلك للعارف بدلالات الألفاظ لأن المعاني إذا سلمت في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة، خلاف ما عليه في نقل الشعر، وكلام العرب فإنهم ـ أعني رواته ـ لم ينقلوه أخذا لمعنى فقط، بل المعتنى به عندهم كان اللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل، وذلك من جملة تحريهم في الحفاظ على القواعد اللسانية ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب، وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب، **فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، كيف وهم قد بنوا على ما نقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن، فبنوا عليها لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ، وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، وعرف بذلك، بنصٍّ أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون**، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علومهم.

وعلى هذا نقول إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عرف أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه ، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عُرِف أن المعتنى به فيه نقلُ ألفظاه لمقصودٍ خاصٍ؛ فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ε، ككتابه لهمدان، ... وابنُ مالك لم يفصل هذا التفصيلَ الضروريَّ الذي لابدّ منه، وبني الكلام على الحديث مطلقاً؛ ولا أعرف له سلفاً إلا أنّ ابنَ خروف يأتي بأحاديثَ في تمثيل جملة من المسائل وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك، حتى قال ابن الضائع: « لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها، أم هي لمجرد التمثيل؟» والحق أنّ ابنَ مالك غيرُ مصيبٍ في هذا، فكأنّه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف. »[26]

ومن تأمل كلام الشاطبي وجد ما قاله هو وما قاله أبو حيان متقاربين، إذ كلاهما يرى أن النحاة القدامى لم يحتجوا بالحديث، وأنه لا يجوز الاحتجاج بما كان منقولا بالمعنى، وكلاهما يرى الاحتجاج بما ثبت أنه من لفظ الرسول ε، والفرق بينهما أن الشاطبي كان أكثر تصريحا وتفصيلا للمحتج به من الحديث، في حين لمح أبو حيان إلى الثابت لفظا دون تفصيل، لكنه صرح في النقل السابق عنه بالاحتجاج بما ثبت قوله على اللفظ، فيدخل في هذا العموم المنقول بالصدور أو المكتوب في السطور بل لا يبعد أن يكون الشاطبي قد تبع في رأيه هذا أبا حيان وزاد رأيه شرحا وبسطا كما فعل أبو حيان مع شيخه ابن الضائع لأن الشاطبي متأخر قليلا عن أبي حيان ومما لا شك في أنه اطلع على جملة من آرائه أو كتبه ومنها كتابه التذييل والتكميل الذي أورد فيه أبو حيان موقفه هذا، فقد نقل عنه في موضعين من المقاصد الشافية[27] ، كما نقل عن الارتشاف وهو مختصر التذييل في أكثر من موضع[28] ، وإنك لتعجب حين تجد أبا حيان يبرر سبب عدم اعتداد النحاة بالحديث – وهو كلام أفصح الخلق – وهم يستدلون بكلام العرب وفيهم المسلم والكافر حتى يدفع عنهم تهمة قد تراود من يقرأ كلامه وهي احتقار النبي صلى الله عليه وسلم، ثم تجد الشاطبي يدفع عنهم التهمة نفسها بعبارة تقارب عبارة أبي حيان وكأنه أعاد صياغة ما كتبه أبو حيان.

بناء على ما سبق أقول: إذا اجتمع النقلان اتضح موقف أبي حيان، وبانت موافقته للشاطبي غاية البيان، وأنه في الحقيقة مذهب واحد لا مذهبان، وإن اختلفت طرق التعبير بينهما بين الإجمال والبيان، ومن هنا فالذي أراه في هذه المسألة أنه لا يمكن القول بأن أبا حيان يرفض الاحتجاج بالحديث بالمطلق، بل إنه يحتج بالثابت منه على اللفظ الذي قاله النبي ε. ويمكن أيضا حصر مذاهب النحاة في هذه المسألة في قولين اثنين لا ثالث لهما.

وسأحاول تبيين أوجه الاتفاق بين الرأيين في الجدول الآتي ليكون أكثر وضوحا:

	أبو حيان	الشاطبي
01	يرى أبو حيان أن الأوائل من النحاة لم يحتجوا بالحديث وهم مجمعون على ذلك. قال أبو حيان:" **وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل**. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب... لم يفعلوا ذلك.	يرى الشاطبي أن الأوائل من النحاة لم يحتجوا بالحديث وهم مجمعون على ذلك. قال الشاطبي:" والسماع الذي اعتمده الناظم أمران: الشعر والحديث. **أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين**، إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول اللهε إلا على وجه أذكره بحول الله."
02	يرى أبو حيان أن الحديث قد دخله اللحن والتحريف. قال: " **الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث**، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب."	يتفق معه الشاطبي في أن الحديث قد وقع فيه التبديل والتغيير. يقول: "ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافا متفاوتا، ما بين جار على ما عرف من كلام العرب، وما لم يعرف.. وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل
03	يرى أبو حيان أن سبب تنكبهم الاحتجاج بالحديث هو النقل بالمعنى، وإمكان تغيير اللفظ قال أبو حيان:" **أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى**، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانهε لم تقل بتلك الألفاظ جميعها."	يرى الشاطبي أن سبب تنكبهم الاحتجاج بالحديث هو النقل بالمعنى، وإمكان تغيير اللفظ وخروجه عن القياس. قال الشاطبي:"**ووجه تركهم للحديث أنْ يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى.**"

04	يرى أبو حيان أنه لو صح الحديث عن الرسول لفظا لكان حجة. قال أبو حيان نقلا عن غيره موافقا:" **وإنما تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.**" وقال:" **فإنْ صحّ منْ لفظ الرسول أنّه قال: « الحواميم» كان حجةً على منْ منع ذلك.**" وقال: "زعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبى على عادته فى إثبات القواعد النحوية بما روى فى الحديث وفى الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون **ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسولε ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة** إذا أجازا النقل بالمعنى."	يرى الشاطبي أن المنقول على اللفظ حجة. قال:" **وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، وعرف بذلك، بنصٍّ أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون**، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علومهم." وقال:" **ما عُرِف أن المعتنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍ؛ فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ε، ككتابه لهمدان، ...**"
05	يدفع أبو حيان عن النحاة تهمة احتقار كلام النبيε **فيقول:** « وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟!	ويدفع الشاطبي عن النحاة التهمة نفسها فيقول:" **أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين**، إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول اللهε إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجْلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفُحش، والذين لا يعرفون قبيلا من دبير، ...ويتركون الأحاديث

	فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث . »	الصحيحة كما ترى، **ووجه تركهم للحديث أنْ يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى**، وجواز ذلك عند الأئمة."

يقول الدكتور محمد عيد: "ومن الواضح أن هذا الاتجاه الثاني [التوسط] يتفق إلى حدّ كبير مع الاتجاه الأول [المنع] في أنّ ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى، وهو الأساس نفسه الذي بني عليه الرفض المطلق، فهو رأي لا يختلف عن السابق إلا من حيث إمكان التأكد من أن بعض الأحاديث رويت نصا وأكثرها روي بالمعنى."[29]

وهذا الفرق الذي ذكره الدكتور يتلاشى حين تدرك أنّ أبا حيان وحتى شيخه ابن الضائع كانا يشيران دائما إلى أنّ الحديث لو صحّ على اللفظ لكان حجة، وعليه فلا فرق بين الرأيين.

أدلة أخرى:

وتأكيدا لما قلته، سأورد في هذا المقام قولين للسيوطي في الموضوع من كتابه الاقتراح:

أما **النص الأول** فقوله: « **وممّا يدلّ على صحّة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان**، أنّ ابن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصّحيحين «**يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار**.» وأكثرَ منْ ذلك حتّى صار يسميها لغة يتعاقبون. »[30]

وهذا القول صريح في أنّ السيوطي يرى صحة مذهب أبي حيان وشيخه ابن الضائع.

النص الثاني: في نفس الكتاب يقول: « **وأما كلامه ε فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي**، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد "في القصة الواحدة" مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث.» [31]

وهذا القول يوافق مذهب الشاطبي.

وهذا التقارب بين القولين بل قُل التشابه بينهما هو الذي جعل بعض الباحثين المعاصرين يعتبر أن موقف السيوطي من هذه المسألة موقف مضطرب، فهذه الدكتورة خديجة الحديثي تذهب إلى أن السيوطي تردد في موقفه هذا بين الموقفين[32]، وتنقل عنه كلامه الذي استهل به الحديث على الاستدلال بالحديث وهو قوله: « أما كلامه صلى الله عليه وسلم.... »، وذهبت إلى أنه يدل – فيما يبدو- موافقا لما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان،

ويقول بحجتهما ويتابعهما، وقد أكد هذا الرأي بتصريحه بذلك كما في النص الأول له، وفي كتابه "الهمع" عندما علّق على حديث:" **لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأسّست البيت على قواعد إبراهيم**"[33] ، قال معلقا:" قلت: والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرواة بدليل أنّ في بعض رواياته لولا حدثان قومك وهذا جارٍ على القاعدة وقد بيّنت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنّه مروي بالمعنى لا بلفظ الرّسول[ε]، والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم. »[34] لكنّه خالف رأيه السابق واستدلت على ذلك بالنص الثاني الذي نقلناه عن السيوطي.[35]

وهذا الدكتور محمود فجال في كتاب (**الحديث النبوي في النحو العربي**) قد عقد لذلك عنوانا في كتابه: " **الكشف عن موقف السيوطي والبغدادي في الاحتجاج بالحديث في النحو**"[36] ، وقال أن موقف السيوطي متردد بين الموقفين، وأورد النصين السابقين للتدليل على هذا التردد، **وأنّ المصنّفين مختلفون في تحديد مذهبه.**

وإنك لتعجب من البغدادي حين صرّح في الخزانةأنّ السيوطي يرى رأى الشاطبي بناء على كلامه في النص الثاني، ثم يورد النص الذي يصرح فيه السيوطي بصحة رأي أبي حيان دون أن يعلق على ذلك وهو ممن يرى أن موقف الشاطبي يختلف عن موقف أبي حيان، في حين عدّ ابن الطيب الفاسي أن السيوطي قد تابع أبا حيان وابن الضائع .[37]

أقول على حذر إن السيوطي غير متردد في ذلك، وذلك لعدة أسباب منها:

1 ـ أن السيوطي ـ حسب رأيي ـ رأى أن رأي الشاطبي ورأي أبي حيان متوافقين، ولذلك قيل إنه موقف مضطرب لأنه وافق أبا حيان والسيوطي معا.

2 ـ ومما يؤيد ذلك أيضا أنّ مَن تأمل كلام السيوطي الذي من أجله عدّه البغدادي متابعا للشاطبي فيه، يدرك أن بين كلام أبي حيان وكلام الشاطبي تطابقا كبيرا ، فقد ذكر فيه عدم احتجاج السابقين بالحديث، والرواية بالمعنى دون المحافظة على اللفظ ورواية الأعاجم والمولدين، وتغيير الرواية، وهي حجج أبي حيان نفسها.

3- أن السيوطي كان كثير الاستدلال بالحديث في كتبه ففي همع الهوامع استدل بأحاديث بلغ عددها 132 حديثا حسب فهرس الدكتور عبد العال سالم مكرم على الكتاب.

4- أن أبا حيان هو الآخر كان كثير الاستدلال بالحديث في بيان الأحكام النحوية مع ما اشتهر عنه من المنع، وهذا يظهر أن التطبيق يخالف تنظيره، فقد بلغ عدد الأحاديث في الارتشاف مما استدل به هو أو نقله عن غيره مستدلا به 52 حديثا، أما كتابه التذييل فهو حافل بالأحاديث كما تقول الدكتورة خديجة الحديثي.

وقبل أن أختم هذا البحث يحسن بي أن أورد كلاما للدكتورة خديجة الحديثي – وهي من خبرت موقف أبي حيان في كتابيها "أبو حيان النحوي" و"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي" – إذ صرحت في خاتمة بحثها عن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي قائلة: "وحاولت أن أبين موقف أبي حيان الحقيقي من الاحتجاج الحديث، وأثبتُّ أنه يحتج به على إحدى صورتين:

الأولى: يحتج ببعضه للتمثيل والاستدلال على فعل معظم السابقين ولا يبني عليه قاعدة جديدة أو يستدرك به على قاعدة قديمة.

الثانية: يحتج ببعضه الآخر لبناء قاعدة جديدة، أو لإثبات استعمال جديد لأداة من الأدوات، أو يستدرك به على قاعدة وضعها السابقون وإن كان هذا أقل من الأول.

كما بينت أن رفضه للاحتجاج لم يكن رفضا مطلقا للأحاديث كلها، وإنما كان رفضه للحديث الذي لم يثبت أنه مروي عن العرب الفصحاء، أو الذي لم يثبت أنه مروي بلفظه لمجيئه بأكثر من رواية.

أما ما ثبت لفظه وصح فيه النقل، أو كما يقول في الأحاديث التي "تضافر النقل في الحديث" عن العرب الفصحاء فكانت روايته بلفظ واحد وعلى اختلاف الرواة فإنه لا يمنع من الاحتجاج به، لذلك فقد استخلصت أن معظم ردوده على ابن مالك كانت في الأحاديث التي احتج بها ابن مالك مما لم يقتنع أبو حيان بصحتها، ولعدم تمييز ابن مالك – في استقرائه للأحاديث واستخلاصه للقواعد في بعضها أو استدراكه على السابقين في بعضها الآخر – بين ما هو صحيح وما لم يكن صحيحا، واعتد الحديث مطلقا بلا تمييز أو تفصيل...

وعلى هذا فأني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعا- قدماء ومحدثين- فيما ذهبوا غليه من أن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقا."[38]

قلت: وهذا القول من الدكتورة هو عين الإنصاف الذي ينبغي اتباعه، فمن تأمل كتب أبي حيان أدرك أنه هو نفسه يستدل بالحديث النبوي كما قالت الدكتورة، فكيف يعيب على ابن مالك صنيعا هو يفعله؟!! ثم وهذا الذي استخلصت الدكتورة من صنيع أبي حيان مع ابن مالك هو عينه الذي أشار إليه الشاطبي في شرحه على الألفية، وقد أشارت الدكتورة خديجة الحديثي الى أبا حيان لم يكن الوحيد الذي عاب على ابن مالك ذلك، فقد تبعه الشاطبي أيضا[39].

أخيرا لعله بان أن النحاة كلهم يجيزون الاستدلال بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية من حيث المبدأ، وأن الخلاف في هذه المسألة هو أن منهم من يجيز ذلك بإطلاق، ومنهم من يجيزه بشروط، فهم إذن فريقان أو مذهبان لا ثلاثة كما ذهب إلى ذلك أكثر الباحثين قديما وحديثا..

الهوامش

(1) – هو أبو الحسن ابن الضائع الإشبيلي، من نحاة الأندلس، ولد سنة 614هـ، وتوفي سنة 680هـ، من آثاره شرح جمل الزجاجي.

(2)– هو محمد بن يوسف المعروف بابي حيان الأندلسي النحوي، ولد عام 654هـ، وتوفي عام 745هـ، من آثاره التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من كلام العرب.

(3) – محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني: (763 – 827 هـ = 1362 – 1424 م). له شرح على المغني، شرح على التسهيل يدعى تعليق الفرائد.

(4) – محب الدين محمد بن يوسف الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش: (697هـ ـ 778هـ)، له شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد).

(5)- سراج الدين البلقيني(724 – 805 هـ)، له رسالة صغيره عن الاستشهاد بالحديث في النحو جوابا عن سؤال من بدر الدين الدماميني، وقد طبعت سنة 1998 بعنوان "الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية"ت- د.رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت -لبنان.

(6)- هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطى، الحافظ، أبو إسحاق الشاطبي (ت 790هـ)، من ألمع علماء عصره فى علوم العربية وعلوم الشريعة.من مؤلفاته: " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" وهو شرح لألفية ابن مالك، مطبوع في عشرة مجلدات، بتحقيق مجموعة من الدكاترة.

(7)- هو عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي (1030هـ - 1093هـ)، له مؤلفات قيمة كخزانة الأدب وهو شرح لشواهد شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وشرح شواهد مغني اللبيب، وغيرها.

(8)- هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطى - صنف فى مختلف العلوم له فى النحو، منها همع الهوامع والأشباه والنظائر وغيرهما (ت 911هـ).

(9)- هو يحي بن محمد أبو زكرياء الشاوي المليانى الجزائري (ت 1096هـ)، من مؤلفاته: " ارتقاء السيادة في علم أصول النحو" وهو مطبوع، وله شرح على التسهيل مفقود.

(10)- هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (1110هـ- 1170هـ)، من مؤلفاته: " فيض الانشراح" وهو شرح لاقتراح السيوطي في أصول النحو مطبوع بتحقيق الدكتور محمود فجال، وله أيضا:" شرح الكافية الكبرى" وهو شرح للكافية الشافية لابن مالك.

(11)- محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي المكي (996هـ- 1057هـ)، من مؤلفاته : " داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح" وهو شرح لاقتراح السيوطي.

(12)– من أمثلة ذلك: كتاب موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف لخديجة الحديثي، وكتاب الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية لمحمد ضاري حمادي، وكتاب الحديث النبوي في النحو العربي، وكتاب السير الحثيث في الاستشهاد بالحديث كلاهما لمحمود فجال، وكتاب تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، د. فخر الدين قباوة وغيرها كثير.

(13)– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت- عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- جمهورية مصر، الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م)، 1/ 10، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، خديجة الحديثي،

دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية سنة 1981، ص20. الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص 104 – 133، أصول التفكير النحوي،علي أبو المكارم، ص 137، إثبات الأحكام النحوية بالأحادي النبوية، حسن محمود هنداوي، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد30، ص 175 وما بعدها. الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1988م ، ص109 وما بعدها.

وهنا تجدر الإشارة الى أن الشيخ محمد الخضر حسين وسعيد الأفغاني حصرا مواقف النحاة في موقفين : مجيز ومانع، وبقوله أقول. ينظر دراسات في العربية وتاريخها، بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة، المكتب الإسلامي، دمشق- سورية، الطبعة الثانية (1380 هـ- 1960م)، ص 169، وكتاب" في أصول النحو"، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية (1414هت- 1994م)،ص 47 ، والبحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة(شعبان 1355هـ- أكتوبر 1936م)، المطبعة الأميرية بالقاهرة.(1937م)، ج3 ، ص197.

(14) – ينظر رسالة أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرة، مكة المكرمة، حماد بن محمد حامد الثمالي، 1409-1410هـ ، قسم التحقيق ، الجزء الأول ، ص 485.

(15) - الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، ت- مصطفى دين البغا، دار ابن كثير، بيروت –لبنان، الطبعة الثالثة (1407هـ- 1987م)، حديث رقم 4741.

(16) – المرجع السابق، حديث رقم 4742.

(17) – لم أجد هذه الرواية، وهناك رواية أخرى في الموطأ برقم 968 وفي البخاري برقم 4752 هي " أنكحتكها بما معك من القرآن".

(18) – خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، 1/ 10، والاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تعليق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر، طبعة (1426هـ - 2006م)، ص90، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الدكاترة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى(1428هـ- 2007م): ج7، 4408.

(19) –تمهيد القواعد لناظر الجيش:5/ 2446. وهو تلخيص لكلام أبي حيّان السابق.

(20) – ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت- رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (1418هـ- 1998م)، ج2، ص 791.

(21) – ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى باب الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية (1377هـ- 1958م)، ص 248، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص33.

(22) – الاستشهاد و الاحتجاج باللغة، ص 108.

(23) – مقدمة تحقيقه على شرح التسهيل لابن مالك، دار هجر للطباعة، جمهورة مصر، الطبعة الأولى (1410هـ- 1990م)، ص 48.

(24) – الاقتراح: 90، خزانة الأدب: ج1، ص10.

(25) - البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من الدكاترة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1422 هـ - 2001 م)،ج 7، ص430.

(26) – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، ت- مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى (1428هـ - 2007م):ج 3، ص401- 405.

(27) – ينظر المقاصد :ج 5، ص 24-82.

(28) ـ ينظر المقاصد: ج8، ص269- 291.

(29) – الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص 111.

(30) – الاقتراح في أصول النحو،:ص 96- 97، خـزانة الأدب: ج1، ص12.

(31) - الاقتراح: 89 ، وخزانة الأدب: ج1، ص12.

(32) - موقف النحاة من الحديث النبوي،ص 26-27.

(33) - الحديث رواه البخاري في صحيحه تحت رقم 123بلفظ:" لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ."، وتحت رقم 1482 بلفظ:" لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ وَجَعَلْتُ لَهُ خَلْفًا." وفي صحيح مسلم برقم 2367: " لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ ".

(34) - همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت- أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (1418هـ- 1998م)،ج 1، ص337.

(35) – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث،ص 28.

(36) - الحديث النبوي في النحو العربي، ص134.

(37) – الخزانة: ج1، ص 13، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، ت- محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية (1423هـ - 2002م)، ج2، ص 447.

(38) – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، ص 426.

(39)- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، ص 426.

المصادر والمراجع:

1 **إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية**، حسن محمود هنداوي، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد30.

2 **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، ت- رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (1418هـ- 1998م).

3 **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، محمد عيد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1988م.

4 **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، تعليق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر، طبعة (1426هـ - 2006م).

5 **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من الدكاترة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعةالأولى (1422 هـ - 2001 م).

6 **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الدكاترة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى(1428هـ- 2007م)

7 **الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري، ت- مصطفى دين البغا، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة (1407هـ- 1987م).

8 **الحديث النبوي في النحو العربي**، محمود فجال،دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة الثانية (1417هـ - 1997م).

9 **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت- عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- جمهورية مصر، الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م).

0 **دراسات في العربية وتاريخها، بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة** ، المكتب الإسلامي، دمشق- سورية، الطبعة الثانية (1380 هـ- 1960م).

1 **رسالة أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح جمل الزجاجي**، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرة، مكة المكرمة، حماد بن محمد حامد الثمالي، 1409-1410هـ.

2 **شرح التسهيل لابن مالك**، ت- دار هجر للطباعة، جمهورة مصر، الطبعة الأولى (1410هـ- 1990م).

3 **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية (1414ه- 1994م).

4 **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، ت- محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي – الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الثانية (1423هـ - 2002م).

5 **مجمع اللغة العربية بالقاهرة(شعبان 1355هـ- أكتوبر 1936م)**، المطبعة الأميرية بالقاهرة.(1937م).

6 **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى باب الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية (1377هـ- 1958م).

7 **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، أبو إسحاق الشاطبي، ت- مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى (1428هـ - 2007م)

8 **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي**، خديجة الحديثي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية سنة 1981.

9 **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، ت- أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (1418هـ- 1998م).